

قد حبانا الله في المملكة العربية السعودية مقومات جغرافية وحضارية واجتماعية وديموقراطية واقتصادية عديدة، تمكّنا من تبوء مكانة رفيعة بين الدول القيادية على مستوى العالم. ورؤية أي دولة لمستقبلها تنطلق من مكان القوة فيها، وذلك ما انتهجناه عند بناء رؤيتنا للمملكة العربية السعودية للعام (1452هـ - 2030م). فمكّنتنا في العالم الإسلامي ستمكّنا من أداء دورنا الريادي كعمق وسند لأمتينا العربية والإسلامية، كما ستكون قوتنا الاستثمارية المفتاح والمحرك لتنويع اقتصادنا وتحقيق استدامته. فيما سيمكّنا موقعنا الاستراتيجي من أن نكون محوراً لربط القارات الثلاث. وهذه المحاور تتكامل وتتسق مع بعضها في سبيل تحقيق أهدافنا وتعظيم الاستفادة من مرتكزات هذه الرؤية. ويمثّل المحور الأول أساساً لتحقيق هذه الرؤية وتأسيس قاعدة صلبة لازدهارنا الاقتصادي. تتوافر فيها مقومات جودة الحياة للمواطنين والمقيمين، ويسندهم بنيان أسري متين ومنظومتي رعاية صحية واجتماعية ممكّنة. عبر بناء منظومة تعليمية مرتبطة باحتياجات سوق العمل، وتنمية الفرص للجميع من رواد الأعمال والمنشآت الصغيرة إلى الشركات الكبرى. لإطلاق إمكانات قطاعاتنا الاقتصادية الواعدة وتنويع الاقتصاد وتوليد فرص العمل للمواطنين. بما يسهم في استقطاب أفضل الكفاءات العالمية والاستثمارات النوعية، نركز في المحور الثالث من الرؤية على القطاع العام، ونهيئ البيئة اللازمة للمواطنين وقطاع الأعمال والقطاع غير الربحي لتحمل مسؤولياتهم وأخذ زمام المبادرة في مواجهة التحديات واقتناص الفرص. قمنا بسرد عدد من الالتزامات والأهداف، كما سيّتم اعتماد الرؤية كمرجعية عند اتخاذ قراراتنا، فقد قمنا بسرد بعض البرامج التنفيذية التي بدأ العمل عليها في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، إن استدامة نجاحنا لا تكون إلا باستدامة مقومات هذا النجاح، وهذا ما نأمل أن نحققه رؤيتنا التي تنبع من عناصر قوتنا وتقود في المحصلة إلى استثمار هذه المقومات بشكل أكثر استدامة بإذن الله.